الفصل السابع

النفوذ

في 15 أيار (مايو) 1998، توجه رئيس وزراء الهند المنتخب حديثاً، آتال بيهاري ڤاجپايي زعيم حزب جاناتا (BJP)، جواً بالطائرة إلى منطقة پوكهران في صحراء راجستان؛ لنثر الورود على الموقع الذي كان قد شهد قبل أيام إجراء تجربة ناجحة لسلسلة من التفجيرات النووية. وكانت الموسيقا تصدح في كل أرجاء البلاد. وكان الناس في الهند، والهنود في أنحاء العالم يوزعون الحلوى مجاناً ويربتون بعضهم ظهور بعض وقد غمرهم شعور من الغبطة والإثارة أصابهم بالدوار حتماً كونهم قد أثبتوا أن بمقدور الهند بمفردها، وفي تحدٍ للعالم، أن تقتحم النادي النووي المقتصر على النخبة من دول معينة. إنني أذكر الذهول الذي أصابني حينما اجتاحت مشاعر الفرح والابتهاج التي أعقبت ما جرى في پوكهران، أفراد عائلتي، أتباع الطائفة اليانية المخلصة لمبدأ اللاعنف. وكان هناك حديث حتى عن أخذ تراب من موقع التفجير، أما وقد بات الآن موقعاً مقدساً بفعل التفجر الرائع للكبرياء الوطنية، وجعل رجال الدين الهندوس يوزعونه في أنحاء البلاد. وتم إلغاء هذه الفكرة لحسن الحظ عندما أشار أحدهم إلى أن المادة كانت مشعة بشكل خطير. وشكل القيام بتجربة نووية أخرى أطلق عليها اسم «پوكهران -II»، أوائل التجارب النووية التي أجرتها الهند منذ عام 1974، وحذت حذوها باكستان على الفور، فبدأ سباق جديد للأسلحة النووية في جنوب قارة آسية.[1]

وفي تبريره للتجارب النووية التي أجريت عام 1998، قال وزير الشؤون الخارجية السابق جاسوانت سينغ في ملاحظة ساخرة شهيرة: إن الهند هي جوار خطير. فقد كانت الهند ومنذ عام 1998. تقوم وإلى جانب باكستان، الخصم الرئيس، بتعزيز قدراتها العسكرية وتعمل على تطوير نظام قاذفات صواريخ ذات مدى أبعد وقادرة على حمل قنابل نووية.

الهند هي واحدة من أكبر مشتري الأسلحة في العالم. وفي الحقيقة فإنه واستناداً إلى «معهد استوكهولم لبحوث السلام الدولية» (SIPRI) فقد حلت الهند في المرتبة الثانية، ولكن بعد الصين من حيث قيمة مجموع الأسلحة التي تلقتها ما بين (2001) و(2005): (9.2) مليار دولار مقابل (13.3) مليارات دولار للصين[2]. ووضع تقرير صدر عن قسم البحوث في مجلس النواب الأمريكي في الخريف الماضي وموجه لأعضاء الكونغرس، الهند في المرتبة الأولى بين مشتري الأسلحة التقليديين من دول العالم النامي. وقد جعل مبلغ (5.4) مليارات دولار الذي أنفقته الهند على شراء الأسلحة مبلغ الـ (3.4) مليارتا دولار، الذي أنفقته السعودية واحتلت به المرتبة الثانية في قائمة مشتري الأسلحة يبدو ضئيلاً، وكذلك مجرد مبلغ (2.8) مليارى دولار الذي أنفقته الصين[3].

جوار خطير

تعد منطقة جنوب آسية منطقة غير مستقرة للغاية - كل دولة تقريباً تقع حول الهند تعصف بها النزاعات الداخلية، سواء كانت حرباً أهلية متقطعة في سريلانكا، تمرداً قوياً تقوده الحركة الماوية في نيبال، التشدد الإسلامي المتنامي في بنغلاديش المعزولة اقتصادياً، أو في باكستان. أما منطقة غربي آسية، المعروفة أيضاً بالشرق الأوسط، فهي تشهد أوضاعاً صعبة بشكل دائم بفعل نزاع ينذر بعواقب وخيمة. وهي الموطن الأساسي للإرهاب الإسلامي العالمي، ومسرح لحرب تدور رحاها حالياً، ويجري التعامل معها بغباء شديد.

إن علاقة الهند مع باكستان هي، إلى حد بعيد، الأكثر إثارة للنزاعات. ويصادف عام 2007 الذكرى السادسة لتقسيم الهند الذي أدى إلى قيام دولة باكستان. وقد قتل ما بين مئتي ألف ومليون شخص في نوبة غضب هائج أثناء أحداث التقسيم عندما شن الهندوس والسيخ، هجمات عنيفة على المسلمين، وشن المسلمون بدورهم هجمات عنيفة على الهندوس والسيخ، بينما كانت كل جماعة تفر إلى الجانب المعين لها من الحدود الجديدة. والتقسيم هو جرح مفتوح في نفوس رعايا كلا البلدين يأبى أن يندمل. لقد كانت الهند وباكستان أسيرتين لدورة لا نهاية لها من النزاعات منذ عام 1947.[4] وخاضتا أربع حروب وعدداً لا يحصى من المناوشات الحدودية. واقتربت الدولتان مؤخراً وعلى نحو خطير من الدخول في حرب شاملة، بما فيها من مجازفة بحدوث قتال باستخدام الأسلحة النووية وذلك في عام 2002.

إن الدافع لنشوب هذه الحروب هو دائماً تقريباً قضية كشمير، التي لم يتم إيجاد حل لها؛ وهو إقليم يقع في جبال الهيمالايا، وتطالب به كل من الدولتين، ويقسمه خط المراقبة الدولي الذي حددته الأمم المتحدة. ويظل الوضع بين الهند وباكستان يشكل أهم نقاط التماس المحتملة لاندلاع حرب نووية.

وتقيم الهند روابط منذ مئات السنين مع دول وسط وغربي آسية، لا سيما أفغانستان وإيران. وقد كانت من الدول المانحة الرئيسة لأفغانستان بعد الإطاحة بحكم طالبان، وهي تزودها بالمساعدات الغذائية في شكل قمح. ويرتبط العمال الهنود بعقود عمليات إعادة البناء في أفغانستان، حيث أرسلت الهند فرقة عسكرية صغيرة من القوات الخاصة لحمايتهم من أي هجمات تشنها حركة طالبان. وتلقى الأفلام والموسيقا الهندية شعبية كبيرة في أفغانستان في أي مكان لم يقم فيه أي ناشط من أعضاء حركة طالبان بمنعهم ثانية من الاستمتاع بما يدخل السرور إلى نفوسهم. وتقيم الهند علاقات جيدة مع إيران، وهي تسعى إلى إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى الأراضي الهندية.

ويعمل أكثر من (4) ملايين من الرعايا الهنود في منطقة الخليج العربي، والعديد من هؤلاء العمال يمكن عدهم أكثر من عمال يشتغلون بعقود خدمة شكلية ويتمتعون بحقوق قليلة، وليست هناك من ضمانات بالنسبة للحدود الدنيا من الأجور أو الفوائد التي يحصلون عليها. وهم غالباً ما يتعرضون لسوء المعاملة، الأمر الذي يشكل مصدر توتر في العلاقات بين الهند ودول الخليج، ولكنَّ القليلين منهم يملكون خيارات أفضل. ويرسل العمال الهنود (5) مليارات دولار كل عام من هناك إلى الهند في شكل أجور. ويعد هذا مصدراً مهماً للقطع الأجنبي بالنسبة للحكومة الهندية، ويجلب الكثير من الأموال التي تحتاجها العائلات والمجتمعات المحلية، التي ينتمي إليها العمال المغتربون من الهنود. كما يؤثر وجودهم في الخليج في النظرة الإستراتيجية للهند إلى هذه المنطقة الغنية بالنفط.

الانضمام إلى النادي النووي

استغرق الإعداد للتجارب النووية التي أجرتها الهند العشرات من السنين، إلا أن الحكومة الهندية التي لم توقع أبداً على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) لجأت إلى تعليق تجاربها بسبب فرض رقابة دقيقة من جانب الأمريكيين؛ فقد كانت التجارب التي شهدتها منطقة

بوكهران خطوة جريئة ومتمردة. وكما أوضح مستشار الأمن القومي الهندي في ذاك الوقت براجيش ميشرا بجفاء: «إما يغير المرء السياسة لتلائم المحيط، أو يغير المحيط ليلائم السياسة. لقد ساعدتنا التجارب النووية على تغيير المحيط.» وقد حققت ذلك بالفعل. وكان هذا التحرك الذي جاء مفاجأة للولايات المتحدة قد أغضب الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون[5].

ومع إجراء التجارب، لم تشد الهند انتباه العالم فقط، وإنما كسبت احترامه. وكانت الهند قد أبدت غضبها منذ زمن طويل «إزاء التمييز العنصري النووي» كما كانت تسميه، الذي أبقى على وسائل التكنولوجيا النووية بعيداً عن متناول الجميع باستثناء القلة من الدول المتطورة القوية. كانت الصين قوة نووية. فتساءلت الهند لماذا لا يسمح لها بالحصول على هذه الميزة نفسها؟ وبتحديها للقوى النووية الموجودة وإطلاق الاختبار الناجح للأجهزة النووية، وجهت الهند ضربة لصالح استقلالية تحركها الإستراتيجي، ولصالح جميع الدول النامية التي كانت قد منعت من دخول النادي النووي.

وقد كان هذا بالضبط ما أثار أعصاب الولايات المتحدة. فمن وجهة نظر أمريكية، مثلت التجارب النووية التي أجرتها الهند استهزاءً بالنظام النووي الدولي، وضربت عرض الحائط بسياسة الولايات المتحدة الثابتة والمتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية. ومع شعورها بقلق عميق إزاء احتمال أن تؤدي التجارب النووية الهندية والتجارب التي سرعان ما بادرت باكستان إلى إجرائها لاحقاً، إلى بدء سباق للأسلحة النووية في شبه القارة الآسيوية، عدا عن ذكر قيامها بتشجيع عدد كبير من الدول الراغبة بالحصول على الأسلحة النووية لمحاكاة مثال الهند، سارعت الولايات المتحدة إلى معاقبة الهند عن طريق فرض عقوبات عليها. وقد كانت هذه العقوبات غير فاعلة إلى حد كبير. وفي أواخر التسعينيات، كانت صناعة تكنولوجيا المعلومات في طور الازدهار، وكانت الشركات الأمريكية بحاجة إلى الهنود من أصحاب الأدمغة لدعم التوسع المستمر في مشروعاتها والتعامل مع أزمة Y2-k المرتقبة*، وظل اقتصاد الهند معزولاً نوعاً ما عن العالم، الأمر الذي شكل حماية له من الأزمة المالية التي شهدتها قارة آسية في عام 1997.

* أزمة تداعي العمليات الحسابية عبر أجهزة الكمبيوتر، التي كان يخشى حدوثها مع بدء الألفية الثالثة واستخدام الصفرين للعام 2000. (المترجمة)

لم تمنع التجارب النووية الهندية الرئيس كلينتون من السعي إلى إقامة علاقات أوثق مع الهند. وكانت زيارته التاريخية إلى الهند في عام 2000، أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكي منذ اثنين وعشرين عاماً. ولقى خطاب كلينتون الحافل بالمشاعر العاطفية الذي ألقاه أمام جلسة مشتركة خاصة للبرلمان الهندي في (22) آذار (مارس) عام 2000، ترحيباً كبيراً من أعضاء البرلمان الذين صفقوا له بحماس وقوفاً، وتدافعوا لتهنئة الرئيس شخصياً فيما بعد. وأعلن رئيس الوزراء أتال بيهاري ڤاجپايي: أن الولايات المتحدة والهند كانا «حليفين طبيعيين» مهيئاً الجو العام لحقبة جديدة في العلاقات الأمريكية الهندية. وأبلغ الرئيس كلينتون الحضور من الهنود أن أمريكة «ترحب بقيادة الهند في المنطقة وفي العالم»، وحث البلدين «على تحويل الرؤية المشتركة إلى إنجازات مشتركة، حتى يكون بإمكان شركاء الروح أن يكونوا شركاء في الواقع».[6] وبخطاب الرئيس كلينتون، انتهى رسمياً عهد الحرب الباردة من الجفاء بين الولايات المتحدة والهند؛ وهكذا كانت الساحة مهيأة لقيام شراكة غير مسبوقة بين البلدين.

شراكة إستراتيجية جديدة

تولى الرئيس جورج دبليو. بوش منصبه في عام (2001)، وجاء إلى الحكم حاملاً معه نظرة محددة تماماً لأهمية الهند في تقدم المصالح الأمريكية على المدى الطويل وفي المحافظة على النفوذ الأمريكي. وتعززت تلك النظرة بفعل هجمات 11 أيلول 2001. وفي عالم كانت الصين تبرز فيه وبسرعة، بوصفها القوة العظمى الآتية، وكانت الجماعات الإسلامية الإرهابية تصب جام غضبها على أمريكة وغيرها من الأنظمة الديمقراطية، اتجهت إدارة بوش إلى إنشاء شراكة قوية مع الهند باعتبارها ضرورة إستراتيجية واقتصادية على السواء.

وبينما كانت إدارة كلينتون قد شددت على ضرورة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى وضع حد للتجارب النووية، وشجعت كلاً من الهند والولايات المتحدة على الانضمام إلى معاهدة حظر التجارب الشاملة (CTBT)، قد كانت لدى إدارة بوش فكرة مختلفة عن الدور الذي يجب أن تلعبه الأسلحة النووية في حسابات الأمن الأمريكي. وفي عام 1999، صوَّت مجلس الشيوخ الذي تسيطر عليه أكثرية من نواب الحزب الجمهوري بعدم التصديق على معاهدة حظر التجارب الشاملة. وقاد المسعى آنذاك الرئيس المحافظ للجنة العلاقات

الخارجية في مجلس الشيوخ جيسي هيلمز وزعيم الأغلبية في المجلس ترينت لوت. وكان الرئيس جورج دبليو.بوش، وأثناء الشهور التي سبقت الانتخابات الرئاسية، في عام 2000، قد أكد مراراً أيضاً معارضته لمعاهدة حظر التجارب الشاملة. وشكل فشل مجلس الشيوخ في المصادقة على المعاهدة ضربة للرئيس كلينتون الذي كان شديد الحماس في طرح الحجج والمبررات، التي توجب المصادقة عليها؛ كما دافع عن قضية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح.

وعقب إجراء انتخابات شهدت منافسات حادة، قامت إدارة بوش الجديدة بعرض رؤيتها الجديدة لأمريكة في العالم عبر إعلان «إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية». وهي وثيقة رائعة في طموحها للحفاظ على وضع القوة العظمى الوحيدة للولايات المتحدة، ولإعداد الترتيبات الخاصة بالدور الجديد، الذي ستلعبه الهند في إطار هذا المسعى:

> «لقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها إجراء تحول في علاقاتها الثنائية مع الهند، يستند إلى قناعة بأن مصالح الولايات المتحدة تتطلب وجود علاقة قوية مع الهند. إننا النظامان الديمقراطيان الأكبر، الملتزمان بالحرية السياسية المصانة بحكم نيابي. إن الهند تتحرك باتجاه تحقيق حرية اقتصادية أكبر أيضاً. ولدينا مصلحة مشتركة في التدفق الحر للتجارة، وهذا يشمل سير عملياتها عبر الممرات البحرية الحيوية للمحيط الهندي.
>
> أخيراً، نحن لدينا مصلحة مشتركة في مكافحة الإرهاب وفي إيجاد قارة آسيوية مستقرة إستراتيجياً.

وتشير كل من عبارة «الممرات البحرية الحيوية للمحيط الهندي» و«قارة آسيوية مستقرة إستراتيجياً»، تشيران بوضوح وإن لم يكن بصورة مباشرة، إلى القوة المتنامية للصين، وكذلك إلى الإرهابيين الذين ينطلقون في عملياتهم من باكستان وأفغانستان.

إن العلاقة الجديدة التي تتصورها إدارة بوش هي بالكاد علاقة بين ندين. وثمة فوارق كبيرة في المستوى لناحية القدرة العسكرية والقوة الاقتصادية بين الهند والولايات المتحدة. فالولايات المتحدة هي أضخم دولة عسكرية على كوكب الأرض، حيث إنها تقوم بإنفاق

نصف الإنفاق العسكري للعالم بأسره. ولا يمكن لأية دولة أخرى غيرها أن تظهر مقدرتها في أي مكان في العالم، وفي مواقع متعددة دفعة واحدة وفي الوقت نفسه. وقد رحبت الولايات المتحدة بعقد شراكة إستراتيجية مع دولة تقع على مقربة من ممرات النقل البحري في المحيط الهندي ضمن مسافة تسمح بالتزود بالوقود ثانية من الخليج العربي، ليس بعيداً عن أفغانستان وعن نفط آسية الوسطى وعند حدود الصين.

وعقب التردد في اتخاذ قرار بشأن رفع العقوبات، وعلى الرغم من تلقي رسالة توصي باتخاذ تلك الخطوة فحسب، كان قد وجهها السيناتور جوزيف بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، قامت إدارة بوش الجديدة أخيراً برفع العقوبات التي فرضتها إدارة كلينتون على الهند وباكستان. ولكنها فعلت هذا نتيجةً لجهد مشترك بين الجانبين عقب هجمات التاسع من أيلول. وطرح فريق بوش نقاشا واقعياً يعترف بالوضع القائم بالفعل للهند بامتلاكها للقنبلة، ويتعهد «بأن يبدأ بالنظر إلى الهند بوصفها قوة عالمية متنامية لدينا مصالح إستراتيجية مشتركة معها». وكذلك تعهدت الإدارة الجديدة بإبرام اتفاقية «شراكة قوية مع الهند من أجل وضع تصور لمستقبل ناجح نابض بالحياة».

وقد اختارت الهند، من جانبها، أن تربط طموحها بالمؤسسة الأمريكية الماحقة، فجمعت كل مايمكنها أن تجمعه من مزايا الأسلحة التكتيكية والتكنولوجية من التحالف مع الدولة الكبرى، وباتت شراكتها مع الولايات المتحدة على الفور، تأكيداً لمكانتها الآخذة في الارتقاء، ووسيلة لتسريع تحقيق طموحاتها في أن تصبح قوة عظمى.

وأصبحت العلاقات ما بين حكومة الهند والإدارة الجمهورية الجديدة ودية بصورة علنية جداً، ولجأ الهنود إلى الإشارة إلى التقارب بين الطرفين بالقول «Bush, bhai bhai BJP» وتعني «حزب جاناتا وبوش أعز الأصحاب (وحرفياً «قريبان كالأخوة»). كان الإصلاح الاقتصادي قد بدأ ينشط، وكانت الشركات الأمريكية تعمل على توسيع مشروعاتها التجارية في الهند. وتم إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين. ونجحت إدارة بوش حتى في جعل الحكومة الهندية تقدم دعماً لفظياً لانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة عدم انتشار الصواريخ الباليستيكية (ABM)، تراجعت عنه الهند بسرعة، دون أن يكون لذلك أي تأثير[7]. كان كل شيء آخذاً في الازدهار في العلاقات الأمريكية الهندية.

الهند تتألق

وهكذا فوجئت الولايات المتحدة تماماً عندما هزم حزب جاناتا في الانتخابات التي جرى تنظيمها في الهند عام 2004. وتم استبدال القوميين الهندوس بتحالف يضم ثلاثة عشر حزباً يقوده حزب المؤتمر، الحزب التاريخي المتنفذ في البلاد. وبإطلاق اسم الحلف التقدمي الموحد عليه، حصل التحالف على دعم الأحزاب الشيوعية في الهند، مع أنها لم تنضم إلى الحكومة بشكل رسمي. وأبدت المؤسسات التجارية الهندية والأمريكية خشيتها من أن يتراجع التحالف اليساري عن قرار الانفتاح الاقتصادي في البلاد، وأن يحمل على شراكتها الناشئة مع الولايات المتحدة، بحيث يؤثر في الرغبة في استمرارها. وانهارت سوق الأوراق المالية في بومباي لدى سماع الأنباء وخسرت أكثر من 564 نقطة.

وكان حزب جاناتا قد أدار حملة انتخابية ممتازة، ورددت اللوحات الإعلانية شعاره «الهند تتألق» على صور لطرق سريعة جديدة ومريحة. وأثنت شخصيات النخبة الهندية المثقفة على التقدم الذي كانت تحققه البلاد، بفضل حزب جاناتا. وكان الحليف البارز للحزب تشاندرا باهو نايدو، الوزير الأول لولاية اندرا براديش، دائم التودد إلى شركات المشروعات الاستثمارية الأمريكية. وكان قد حول عاصمة ولايته، مدينة حيدر آباد إلى مركز للتكنولوجيا المتقدمة يزخر بمراكز تجارية مضاءة بأعداد كبيرة من مصابيح النيون، وبعض الطرقات الجديدة الأسطورية. وقد سألني دبلوماسي كبير يعمل في سفارة الولايات المتحدة في نيودلهي بلهجة متحمسة: هل ذهبت إلى حيدر آباد؟ إنها تشبه غورغاون، الضاحية الحديثة المزدهرة لمدينة دلهي، دون الأبقار. إنها الوجه الآخر للهند»، وعندما سألته عما إذا كانت هناك أي جانب سلبي لحكاية التطور السريع للهند، أجاب على الفور: «ولا واحد».

ولسوء حظ حزب جاناتا، فإن عدداً كبيراً من الهنود ممن يعيشون أوضاعاً معيشية أقل رخاء، الذين لم يستخدموا الطرق السريعة الجديدة، أو يشتروا المنتجات البراقة الجديدة، أو يستثمروا في سوق الأوراق المالية، والذين كانت الحياة فيما يخصهم تغدو أصعب بدلاً من أن تصبح أسهل، هؤلاء لم يشاركونه هذه النظرة الوردية المتفائلة. إضافة إلى ذلك فإن حزب جاناتا الملتزم بفلسفة سياسية تدعى «هندوتفا»، كان قد أشرف على سلسلة من

المواجهات الدموية بين الهندوس والمسلمين، عندما حاول الحزب تحويل الهند من دولة علمانية متعددة الديانات إلى دولة هندوسية.

ومما أثار ارتياح الشركات التجارية أن تغيير الحكومات لم يتسبب فيما كان يخشى أن يحصل من توقف لمسيرة الهند، نحو تحقيق تحرر اقتصادي أوسع. وكان هناك رأي سمعته عبرّ عنه رجال أعمال هنود في ذلك الوقت، وهو حسبما طرحه أحد المديرين التنفيذيين الكبار، كالآتي: «لقد قطعت العملية شوطاً بعيداً جداً، حتى يتم التراجع عنها. وهي تمتلك زخمها الخاص الآن، وليست هنا من عودة إلى الوراء». ولم يغفل التحالف الحكومي الجديد أي موضوع في عملية الدفع باتجاه إقامة علاقات أوثق مع الولايات المتحدة. وقام بتعيين فريق مقره نيودلهي، ما يزال الهنود يشيرون إليه بوصفه «فريق الأحلام»، يضم عدداً من الاقتصاديين الذين يشجعون التوجه نحو الأسواق الحرة، بمن فيهم رئيس الوزراء مانموهان سينغ، الذي بصفته وزيراً للدفاع، كان قد تنبأ سابقاً بالانفتاح الاقتصادي السريع للهند قبل ثلاثة عشر عاماً. كان سينغ سريعاً في التعهد بالالتزام المستمر لبلاده بتحرير اقتصادها، وتضامنها مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، ورغبتها بالمساعدة على نشر الديمقراطية. فعادت قيمة أسهم سوق الأوراق المالية في بومباي إلى الارتفاع ثانية.

اتفاقية نووية من أجل الهند

لقد تغيرت المواقف الهندية تجاه الولايات المتحدة بشكل جذري منذ أن كنت أعيش في الهند في منتصف الثمانينيات. كان هناك عدد مذهل من الهنود، بمن فيهم أساتذة جامعات ومسؤولون حكوميون، يعتقدون آنذاك أن زوجي الأول الذي كان شاباً وقتها، وهو فنان من مدينة سان فرانسيسكو، كان عميلاً للمخابرات المركزية الأمريكية. ولم يكن بإمكانهم أن يصدقوا أن زمالته في «مؤسسة فولبرايت» كانت تخدم هدفاً غير هدف التغطية على أعمال التجسس. وقد تحول هذا الشك العميق إلى قبول عملي وواقعي، إن لم يكن حماسياً، للولايات المتحدة.

وينظر قادة الهند إلى الشراكة القوية مع الولايات المتحدة باعتبارها مفيدة إستراتيجياً وضرورية اقتصادياً. وكانوا يعملون بنشاط لكسب ود الشركات الاستثمارية الأمريكية، ويستعجلون السماح للشركات الهندية بدخول أسواق الولايات المتحدة، ويضغطون من

أجل تسهيل عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة، ومن ضمنها ما تسمى بوسائل التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام مع احتمال استخدامها لأمور عسكرية. وقد تكيف قادة الشركات التجارية الهندية، الذين كانوا يخشون سابقاً التنافس مع الشركات الأمريكية العملاقة وغيرها من الشركات العالمية العملاقة الناشطة في الميدان التجاري، تكيفوا تماماً مع المحيط الدولي، وما يشهده من منافسات. وهم يقومون بالتوسع في الخارج بشكل محموم، وذلك يشمل الولايات المتحدة، مع امتلاكهم مبالغ كبيرة من الأموال الناتجة عن النمو السريع. وتنظر المؤسسات التجارية الهندية إلى الحصول على وسائل التكنولوجيا الحديثة واحتمال إقامة شراكة مع الشركات الأمريكية حول أحدث البحوث والاستخدامات العلمية بوصفه فرصة مواتية كبرى. وقد كانت هذه النظرة إحدى القوى المحركة للجهد الذي تبذله الحكومة لضمان عقد اتفاق للمشاركة مع الولايات المتحدة في الإفادة من وسائل التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، بما فيها وسائل التكنولوجيا النووية.

وعلى مدى السنوات العديدة السابقة توصلت الهند والولايات المتحدة إلى عقد صفقات، وتوقيع اتفاقيات وتشكيل مجموعات عمل، وتقديم تقارير تعزز الروابط بينهما عبر مجموعة من القطاعات، وتشمل الدفاع والزراعة والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو والطاقة والبيئة و التجارة والاستثمار. وقد تكللت هذه العلاقة بعقد اتفاقية تعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية، التي تم التوقيع عليها من قبل رئيس الوزراء سينغ والرئيس بوش عندما زار الهند في شهر آذار من العام الماضي.

كان رد الفعل على الاتفاقية في كل من الولايات المتحدة والهند مختلطاً. فقد قال الأمريكيون القلقون بشأن انتشار الأسلحة النووية: إن الاتفاقية النووية مع الهند هيأت الساحة لسباق تسلح عالمي جديد، وبعثت رسالة إلى دول مثل إيران كي تهرع، وتتحول إلى دولة نووية بأسرع ما يمكنها: لقد فعلت الهند ذلك، فانظر إليها الآن. وربما كان عضو الكونغرس الأمريكي إدوارد ماركي أكثر الناس شراسة في انتقاده للاتفاقية بقوله: إنها كانت «لعبة أحجار دومينو نووية تتساقط في وجه 187 دولة أخرى، وإنها مكنت الصقور في كل دولة شيوعية من توسيع خطط الأسلحة النووية، التي وضعوها باعتبار أنه لن يكون بالإمكان عزلهم بعد الآن، نظراً لكونهم غير موقعين على اتفاقية تم تقطيعها لتتحول إلى قصاصات[8] وشكك جورج بركوفيتش

وهو باحث في «مؤسسة منحة كارنيغي للسلام الدولي» ومؤلف كتاب: «القنبلة النووية للهند: تأثيرها في انتشار الأسلحة النووية في العالم».[9] شكك في المقدمات التي ساقتها إدارة بوش في عرضها للمبررات، ومفادها: أن من أولويات السياسة الخارجية الحاجة إلى إقامة توازن مع الصين، وأن تقوية العلاقات الأمريكية الهندية هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وأن كليهما يستحقان التخلص من نظام يعتمد على قواعد عدم انتشار الأسلحة النووية[10]. وأيد آخرون الاتفاقية من حيث المبدأ، ورأوا فيها فرصة ممكنة لتقوية العلاقات بين الولايات المتحدة والهند، إلا أنهم تمنوا رؤية المزيد مما هو مطلوب من الهنود لناحية الإشراف على برنامجهم النووي العسكري. وعلى الرغم من حقيقة أن الاتفاقية كان مخطط لها ألا يكون لها أي تأثير في برنامج الأسلحة النووية الذي وضعته الهند، فقد أعلن سام نون عضو الكونغرس السابق عضو الحزب الديمقراطي عن ولاية جورجيا الذي يحظى بالاحترام أنه لو كان ما زال في منصبه، فإنه كان سيقوم بدراسة الشروط التي قد تكون ملحقة بالاتفاقية[11]. وربما صدرت أقوى المواقف المعارضة للاتفاقية عن أعضاء مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري و كايل و انساين و وسيشنز.

وقد جادلت الإدارة الأمريكية بأن الاتفاقية قلصت بالفعل من خطر انتشار الأسلحة النووية عن طريق إدخال الهند التي هي حالياً خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمن حدود الانضباط والإشراف. وأكدت أيضاً أن الاتفاقية كانت ضرورية للهند من أجل تطوير قدراتها من الطاقة النووية في المجال المدني، المهمة لكل من عملية تلبية الحاجات المتزايدة للبلاد من الطاقة وخفض تخفيض انبعاث الغازات من البيوت الزراعية البلاستيكية. ولقيت الاتفاقية دعماً قوياً أيضاً من أعضاء البرلمان عن حزب «بيت الهند»، الذي يسيطر عليه الديمقراطيون. أخيراً بإمكان الاتفاقية أن تشكل مصدراً لثروة كبيرة بالنسبة للشركات التجارية الأمريكية التي استعدت لجني المليارات من الدولارات في هيئة عقود يحظر توقيعها مع الهند بموجب قرار صادر عن نظام الحكم الحالي المعارض لانتشار الأسلحة. وانتهى نقاش المال كما سنرى لاحقاً، بكونه الأكثر إقناعاً.

أما على الجانب الهندي فقد جاءت المعارضة الشديدة للاتفاقية من علماء الذرة الهنود، الذين كانوا يخشون أنها حيلة ماكرة لحرمانهم من تحقيق فتح علمي وشيك في استخدام مادة

الثوريوم التي يمكن أن تجعل البرنامج النووي للهند بغنى عن مادة اليورانيوم. فاليورانيوم يشكل وقوداً أساسياً للمفاعلات النووية. والهند تمتلك القليل منه ولكنها تضم أحد أكبر احتياطات في العالم من الثوريوم. وقد كانت تجتهد في العمل لتطوير وسائل تكنولوجيا محلية لإدارة مفاعلاتها النووية باستخدام مادة الثوريوم. وفي (4) آب (أغسطس) من العام الماضي عشية ذكرى عيد استقلال الهند، بعث أربعة عشر عالماً من أبرز علماء الذرة في الهند رسالة إلى رئيس الوزراء سينغ يحذرونه فيها من الشروط الملحقة بالاتفاقية التي يمكن أن تضعف من مقدرة الهند المستقبلية على تطوير ومتابعة العمل بوسائل التكنولوجيا النووية لما فيه منفعة البلاد»[12] ،كما اغتنمت الأحزاب السياسية المعارضة، ولا سيما حزب جاناتا، الذي كان قد دأب على تبني مواقف مؤيدة لاستخدام القوة العسكرية في التعامل مع القضايا الدفاعية، اغتنمت الفرصة من أجل انتقاد الاتفاقية على أساس أن الهند كانت تقدم هبات كثيرة جداً للأمريكيين.

وجاءت الاتفاقية استكمالاً لما كان يسمى (NSSP) أو «الخطوات الآتية في الشراكة الإستراتيجية بين البلدين» المعلنة في 18 تموز (يوليو) (2005) في أثناء زيارة رئيس الوزراء مانموهان سينغ إلى واشنطن دي.سي. وقد تعهدت الولايات المتحدة بموجب (NSSP) أن تتشارك مع الهند وسائل تكنولوجية حساسة ومتقدمة في أنظمة الدفاع الصاروخي، والفضاء المدني، والتكنولوجيا المتطورة، والمجال المدني النووي. وتم التوصل إلى الاتفاقية النووية، التي وقعت في العام الماضي في أعقاب إكمال تجهيز هذه القطاعات الأربعة. وتتمثل الفكرة الأساسية «للخطوات الآتية في الشراكة الإستراتيجية»، في استخدام الهند شريكاً في البحوث والتطوير في ميدان الدفاع الإستراتيجي. وستقوم الهند بإعارة أصحاب الأدمغة الذكية، الذين أثبتوا كفاية عالية في المجالات العلمية والتقنية المعقدة بهدف تطوير وسائل تكنولوجيا مهمة للحفاظ على السيطرة الإستراتيجية للولايات المتحدة؛ وستحظى في هذا السياق، بحق الوصول، وإتقان التعامل، مع هذه الوسائل.

وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قد صرحت عندما زارت الهند في عام (2005) : «إن سياسة الولايات المتحدة تقضي بمساعدة الهند على أن تصبح دولة كبرى رئيسية في العالم في القرن الحادي والعشرين» وطبعاً الدولة العالمية الكبرى ليست مثل

الدولة العظمى. ومن الواضح أن إدارة بوش تُعد الهند لأخذ وضع دولة عالمية كبرى حتى تقوم بمساعدة الولايات المتحدة، وعلى نحو أفضل، في الحفاظ على وضعها بصفتها الدولة العظمى في العالم.

وكانت إحدى الحجج الرئيسة التي تسوقها إدارة بوش من أجل الموافقة على الاتفاقية النووية: أن الهند سوف تكون قادرة على تقديم طلبات من أجل الحصول على مفاعلات نووية جديدة، مما يعطي دفعة كبيرة لتنشيط التجارة الأمريكية، وللحملة التي تقودها الإدارة من أجل إعادة تأهيل الطاقة النووية في الولايات المتحدة. إلا أن كل مسؤول هندي كبير بمفرده تكلمت معه في نيودلهي في عام 2006 أكد لي أنه حالما تعطي الولايات المتحدة مباركتها وموافقتها بشأن الاتفاقية، وتحضر مجموعة المؤسسات الموردة للتجهيزات النووية إلى هنا: «فإننا سوف نشتري ما نحتاجه من روسية وفرنسة. فهما أرخص جداً وعندهم الخبرة»، وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد زار الهند قبل زيارة بوش إليها بالضبط في العام الماضي. وأكد شيراك للحكومة الهندية أن فرنسة تقف إلى جانبها لمساعدتها على تطوير قدرتها النووية في المجال المدني، حالما يعطي الأمريكيون الضوء الأخضر. وذهب الرئيس الروسي ڤلاديمير بوتين خطوة أبعد بمنح الهند عقداً للوقود النووي على الرغم من معارضة الولايات المتحدة.

ولإثبات صحة موقفها، جادلت الولايات المتحدة بأن الهند كانت قوة نووية على قدر المسؤولية، ولم تشارك أبداً في أي نشاطات تتعلق بنشر الأسلحة النووية. وما من شك أن الهند قد تصرفت كقوة نووية مسؤولة في هذا الشأن على عكس باكستان، حيث قام عالم الذرة الباكستاني الكبير «A.Q.Khan» اي.كيو. خان بإدارة سوبر ماركت حقيقي للقنابل النووية لصالح الدول الشيوعية. كما قام بتمرير أسرار إلى ليبيا، وإيران، وكوريا الشمالية قبل أن يتم منعه على يد الولايات المتحدة من تحقيق غاياته. ومع ذلك وفي اليوم الذي تلا تصويت مجلس النواب الأمريكي بالموافقة على الاتفاقية النووية الأمريكية الهندية، كشفت الإدارة الأمريكية أنها ستقوم بفرض عقوبات على شركتين هنديتين بسبب قيامهما بعمليات نقل صواريخ إلى إيران. وقد جاء هذا الكشف المثير للذهول، بينما كانت إسرائيل تهاجم وبمباركة من الولايات المتحدة، معاقل حزب الله -المسلح من قبل إيران- في لبنان.

ووفقاً لتقرير إخباري نقلته وكالة رويترز، فإن الإدارة الأمريكية كانت على علم بمسألة نقل الصواريخ عن طريق شركتين هنديتين إلى إيران منذ شهور، لكنها حجبت المعلومات بشأنها وأرجأت العمل بقانون العقوبات إلى أن وافق الكونغرس على الاتفاقية النووية مع الهند. «ومن الواضح» كما لاحظ أحد المساعدين، «أنهم كانوا بانتظار تصويت مجلس النواب على الاتفاقية النووية».[13] وقد أبرز هذا التصرف الأهمية القصوى التي أولتها إدارة بوش للخروج بنتيجة موفقة بالنسبة للاتفاقية النووية مع الهند.

لقد جعلت إدارة بوش من شراكتها مع الهند مفتاحاً لتحقيق طموحاتها، بما في ذلك إقامة نظام الدفاع الصاروخي وعسكرة الفضاء (ما يسمى بمشروع حرب النجوم) ودعم التفوق التكنولوجي العسكري للولايات المتحدة بحيث يتجاوز أي تحد محتمل، وإعادة تأهيل الطاقة النووية كجزء مركزي رئيس من سياسة الطاقة الأمريكية، وفتح الباب أمام تدفق المليارات من الدولارات في هيئة مبيعات إلى الهند عن طريق شركات التعهدات الدفاعية الأمريكية. وكانت الإدارة متحمسة بشكل خاص، لإفساح المجال أمام بيع الطائرات النفاثة المقاتلة من طراز (F-18) إلى الهند. وقامت الإدارة وعلى نحو نشط، بالترويج لمصالح الشركات المتنفذة التي ترى في الهند مصدراً لعمالة ماهرة جداً بأجور أقل جداً مما سيضطرون إلى دفعه إلى أشخاص يمتلكون كفاية مماثلة في الولايات المتحدة، كما يرون فيها سوقاً ذات أبعاد ضخمة مرتقبة. وعندما تولى بوش رئاسة الولايات المتحدة، سارعت الحكومة الهندية برئاسة حزب جاناتا إلى تقديم دعمها الكامل لنظام دفاع صاروخي على نمط ذاك المطروح في فيلم «حرب النجوم»، جاعلاً من الهند إحدى الدول القلائل جداً في العالم، التي تدعم برنامجاً كان لا يزال عليه أن يثبت أن بإمكانه أن ينجح،وكان الكثيرون يعدونه معقداً جداً ومضيعة للوقت والجهد والمال.

ومنذ البداية، تحركت الإدارة بشكل محموم لإحداث تحول في العلاقة ما بين الهند والولايات المتحدة عبر وضع إستراتيجية يقررها أصحاب المناصب العليا، ويعهد بتنفيذها إلى من هم أدنى منهم؛ كانت الاتفاقية النووية قد صيغت في سرية بالغة على أعلى المستويات في الإدارة، ثم أُعلنت أمام أعضاء الكونغرس الذين صُعِقوا وأَحجَموا في بادئ الأمر عن الموافقة على اتفاقية تتطلب إجراء تعديلات في القانون الأمريكي الصادر حول القضية

الحساسة المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتعاملت الحكومة الهندية مع الاتفاقية بأسلوب مماثل تقريباً، كما اصطدمت هي أيضاً بمعارضة شديدة من جانب جموع الناخبين الذين فوجئوا بالأمر. وفي كلا البلدين، يقوم أصحاب المصالح القوية والناشطون في الميدان التجاري والمؤسسات الأمنية العسكرية المتطورة بممارسة نفوذ كبير على سياسة الحكومة.

المتشككون المدنيون

عندما كنت في الهند أثناء زيارة الرئيس بوش لها العام الماضي، كانت هناك مظاهرات ضخمة معارضة له تعم أرجاء البلاد. وفي اليوم الثاني من الزيارة، كانت المظاهرات تشل مدينة دلهي، ولم أتمكن من العودة إلى فندقي بعد خروجي في نزهة صباحية بالسيارة. وكان عليّ أن أجد طريقي سيراً على الأقدام، صعوداً باتجاه الشوارع العريضة لمدينة نيودلهي بالقرب من منطقة كونوت سيركوس «Connaught Circus»، وهي عادة أكثر ازدحاماً بالسياح بدلاً من المتظاهرين. رأيت أناساً من كل أنحاء الهند –مزارعين و عمالاً و ربات بيوت، طلاباً – يحملون لافتات تنتقد الرئيس بوش بسبب الحرب في العراق. وكانت إحدى الجماعات تحمل عالياً دُمية مشوهة للرئيس بوش في صورة «راڤانا» الشيطان الشرير المتعدد الرؤوس، الذي يرد ذكره في ملحمة راميانا الشعرية. وقد برزت أنيابه والدم يقطر منها.

هناك معارضة شديدة في الهند، مثلما هو الحال في معظم دول العالم، للحرب في العراق، لا سيما بين الدول المسلمة. وفي الأسابيع التي أعقبت زيارة الرئيس بوش، رأيت ملصقات معارضة لبوش، قد جرى لزقها في كل أرجاء الأحياء المسلمة في مدينتي كالكوتا وبومباي. وكان الكثير منها يبرز صوراً تنفطر لها القلوب لنساء وأطفال عراقيين ميتين، قتلوا في عمليات القصف الجوي التي شنتها القوات الأمريكية. وكانت صور إهانة السجناء العراقيين في سجن أبو غريب منتشرة في كل مكان.

الهند والولايات المتحدة نظامان ديمقراطيان يعيشان أوضاعاً سياسية منقسمة ومشحونة، ويتخذ المواطنون فيهما مواقف متنافسة وأحياناً متناقضة، إزاء القضايا السياسية المهمة لمستقبل كل دولة. والحكومة الحالية في الهند التي تقود تحالفاً واسع النطاق، يشمل أحزاباً تعارض بشدة التوسع في تحرير الاقتصاد وإقامة علاقة أوثق مع الولايات المتحدة، هي على

وجه التحديد معرضة لحدوث خلافات واسعة في الرأي وغياب التوافق. فالعلاقات ما بين الهند والولايات المتحدة تهدد الساحة السياسية الداخلية في الهند أكثر مما تهدد الناخبين الأمريكيين.

هناك الكثير من الدلائل التي تؤكد أن المواطنين في كلا البلدين لم يعودوا موالين لحكومتيهما، وإن لم يظهر سخطهم بشكل واضح تجاه سياستيهما الرسمية المعتمدة. ويركز بعض أصحاب هذا الرأي في الهند على العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة. ويتهم نقاد اتفاقية الأسلحة النووية رئيس الوزراء، برهن الحاجات الإستراتيجية للهند للمشرعين الأمريكيين المستبدّين[14]. وبالإضافة إلى الأوضاع المتوترة ما بين الهندوس والمسلمين، فقد كان للاندفاع السريع باتجاه تحرير الاقتصاد والتنمية الصناعية، المرتبط غالباً بالشركات والأساليب التجارية الأمريكية، عواقب وخيمة على الكثيرين من فقراء الهند بمن فيهم سكان الأحياء الشعبية الفقيرة، الفلاحون، القبائل، وأفراد الطبقات الاجتماعية الأدنى. ويعتقد العديد من الهنود أن الولايات المتحدة منعت الهند من ملاحقة باكستان والجماعات التي تعمل من أراضيها لضرب الهند. أما في القضايا الأساسية المتصلة بالأمن القومي، والتحرر الاقتصادي والتنمية، والإرهاب، فإن الكثيرين من الهنود ينظرون إلى التقارب الحالي بين الحكومة الهندية والولايات المتحدة على أنه يشكل عبئاً كبيراً.

ودل استطلاع للرأي أُجري الصيف الماضي أن (34) بالمئة فقط من الهنود شككوا في الانطباع السائد عن رئيس الوزراء سينغ بأنه «مناصر للفقراء». وعبر (56) بالمئة عن عدم سرورهم بالزيادات التي تطرأ على الأسعار[15] وتجادل حكومة التحالف التقدمي الموحد (UPA) بأن تحقيق النمو هو الطريقة الوحيدة للملايين من الهنود للخلاص من الفقر، وأنه يجري العمل على إيجاد وظائف في مجال التصنيع. إلا أن هذه العملية تستغرق وقتاً وليس بإمكان فقراء الهند الانتظار.

من جانبها أولت إدارة بوش اهتماماً كبيراً للموافقة على الاتفاقية النووية الهندية الأمريكية، وهي إنجاز واضح للسياسة الخارجية سيبرز من بين الإخفاقات الهائلة للسياسة الخارجية، التي تتبعها إدارة الرئيس بوش. ووفقاً لاستطلاع آخر للرأي العام أجرته شبكة

تلفزيون (سي.ان.ان) في نهاية شهر آب من عام 2006، فإن ثلث الشعب الأمريكي فقط كان يؤيد الحرب في العراق؛ وعارضها واحد وستون بالمئة. وقال خمسة وسبعون بالمئة من الأمريكيين : إنهم لا يتفقون مع وجهة نظر الرئيس حول القضايا التي تهمهم، وهي النسبة نفسها التي أبدت معارضتها له بشكل عام. وقد انعكست هذه الآراء في الهزيمة المدوية التي لحقت بمرشحي الحزب الجمهوري في أثناء الانتخابات النصفية، التي أعادت السيطرة على كل من مجلسي الكونغرس، إلى الديمقراطيين.

لقد جعلت الحرب في العراق، والإرهاب، وأسعار النفط، من الهند ومن قضية عدم انتشار الأسلحة النووية شأناً أقل أهمية نهائياً بالنسبة للرأي العام في الولايات المتحدة. ولم يؤد تراجع الدعم لرئاسة بوش إلى إسقاط الاتفاقية النووية الأمريكية الهندية، التي تمت الموافقة عليها بناءً على مجموع أصوات نواب الحزبين، بنسبة ساحقة بلغت 85 إلى 12. كما تم إفشال عملية إدخال سلسلة من التعديلات القانونية التي تعارضها الهند. إلا أن الآلية المتبعة في العقود الخارجية للوظائف التي تنتقل من أمريكة إلى الهند ومنح أعداد كبيرة من تأشيرات الدخول من فئة H-IB للعمال الهنود، وهي مسألة كانت مطروحة في الانتخابات الرئاسية في عام 2004، تمتلك الإمكانية لكي تبرز مجدداً باعتبارها قضايا مثيرة للخلاف في حين تستمر شركات تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة بتسريح أعداد من العمال الأمريكيين. وإذا ما أدرك الناخبون الأمريكيون المدى الذي وصلته شركتا السيارات الأمريكية العملاقتان جي.ام G.M، وفورد Ford –وكلاهما قام بإحداث خفضتخفيض جذري في رواتب الموظفين في الولايات المتحدة– في زيادة الإنتاج في الهند، فإنهم لن يكونوا مسرورين.

عالم الهندمتعددة الأقطاب

بإمكان الشراكة الإستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة والهند، والتجارة المزدهرة بين البلدين، وتزايد مدى الرؤية والنفوذ السياسي للمجتمع الأمريكي – الهندي الناجح، بإمكان ذلك كله أن يعطي الأمريكيين الفكرة بأن الهند تركز حصرياً على الولايات

المتحدة. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة المعقدة للعمل السياسي المرتبط بالجغرافيا في الوقت الحاضر.

والهند دولة رائدة بين الدول النامية. وهي إحدى الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز (NAM)، وما تزال تلتزم بأهداف الحركة في تمكين دول جنوب الكرة الأرضية، وفقاً لشروطها، وبدمقراطة المؤسسات الدولية التي تستغلها حفنة من الدول الغنية والقوية. وجرى توضيح هذا الأمر بصورة وافية عن طريق الدور الذي قامت به الهند في تمثيل مجموعة العشرين G-20 للدول النامية المشاركة في محادثات منظمة التجارة العالمية (WTO)، أثناء ما يسمى دورة مفاوضات الدوحة. وكان الغرض من هذه الدورة التي عقدت في مدينة الدوحة بدولة قطر عام 2001، هو إلغاء المعونات غير المشروعة وإعادة تنظيم قوانين التجارة العالمية من أجل دعم اقتصادات الدول النامية وإنعاشها.

وقد انهارت المحادثات في عام 2006. عندما وجهت الهند اللوم إلى الولايات المتحدة بسبب رفضها خفض المعونات المالية للمنتجات الزراعية الرئيسة، كالقطن، بينما تطالب بحق دخول الأسواق الهندية من دون قيود. وأكد وزير التجارة كمال ناث في مواجهة الموقف الأمريكي المُتعنّت «أنه كان لزاماً على الدول النامية أن تظل متحدة لضمان عدم فرض قوانين غير منصفة عليها»[16]. ومن دون الخروج بنتيجة موفقة لدورة محادثات الدوحة، كان بانتظار مستقبل منظمة التجارة العالمية بوصفها الإطار الوحيد للعمليات التجارية متعددة الأطراف، وضع غامض.

لقد تغير العالم كثيراً منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945. ولا بد أن السيطرة المستمرة على المنظمة الدولية من قبل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن – الولايات المتحدة وروسية والصين وفرنسة وإنكلترة– ما زالت تثير الانزعاج لدى الهند بشكل خاص. وفي اجتماع لدول عدم الانحياز عقد في مدينة هاڤانا عاصمة كوبا في عام 2006، قال رئيس وزراء الهند مانموهان سينغ للأعضاء المجتمعين: «إن إصلاح الأمم المتحدة وإعادة الحيوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يشكل ضرورة ملحة. إنّ على العالم النامي أن يجد تمثيله اللائق الذي يستحقه بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وعلينا أن

نتكاتف مع الدول الأخرى التي تفكر مثلنا من أجل تشجيع عملية دمقرطة آليات الحكم العالمية، التي تبشر بقيام نظام حكم سياسي عالمي يستند إلى حكم القانون، والمنطق، والمساواة». وحذر السيد سينغ بأن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز «تواجه ثاني خطر عالم يجري تمزيقه على طول خط فاصل ديني وثقافي مصطنع»[17].

حضرت الهند، والبرازيل، والصين، والمكسيك، وجنوب إفريقية والكونغو اجتماع قمة التعاون لدول مجموعة الثماني الذي عقد في شهر تموز من عام 2006 في جنيف. واستغلت الهند مشاركتها في المؤتمر من أجل تشجيع الشراكة ما بين الدول النامية والدول المتقدمة، لا سيما في مجالات التعليم، ومكافحة الأمراض المعدية، وأمن الطاقة العالمي، ومن أجل إقامة علاقات شراكة جديدة مع دول نامية أخرى. وفي أثناء وجوده في جنيف أجرى السيد سينغ مباحثات مع الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا تناولت موضوع استخدام وقود الديزل الحيوي والإيثانول. وكانت البرازيل قد تفوقت عالمياً في إنتاج هذه الوقود البديلة. وتبنت الهند والبرازيل ثانية قضية أمن الطاقة عندما اجتمع وفداها في مدينة برازيليا بعد ذلك بشهرين لحضور الجلسة العامة الأولى لقمة رؤساء دول الهند، البرازيل وجنوب إفريقية (IBSA).

وقد أكد السيد سينغ أن فكرة منظمة «الابسا» (IBSA) لا سابقة لها. «فالابسا» لا يقصد بها أن تعود بالفائدة على الهند، والبرازيل وجنوب إفريقية فحسب، وإنما أن تعمل بوصفها عاملاً مساعداً على إحداث التغيير في كل أنحاء العالم النامي. كما أكد أن «مرفق إبسا للحد من الفقر والجوع» يمثل مبادرة رائدة للتعاون بين الجنوب والجنوب. إنه أمر فريد بالنسبة لثلاث دول رئيسة نامية أن تتكاتف معاً وتقيم مشروعات قابلة للتكرار وتوسيع نطاقها في دول نامية أخرى»[18].

وتسعى الهند إلى زيادة التبادل التجاري والتعاون مع اليابان، وكورية الجنوبية، وسنغافورة، وأستراليا، ودول جنوب شرق آسية. وهي مكلفة بإجراء حوار مباشر مع منظمة آسية ASEAN، «رابطة دول جنوب شرق آسية». وتركز سياسة التوجه شرقاً التي تعتمدها الهند بشكل واضح على الأهمية التجارية والإستراتيجية لتوسيع علاقاتها مع هذه المنطقة، بما فيها دولة ميانمار - التي تصر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات اقتصادية عليها وتوجه

انتقادات مستمرة إلى سجلها الخاص بحقوق الإنسان. وقد وقعت الهند اتفاقية مع ميانمار للتنقيب عن النفط والغاز في عام (2005). وكما هو الحال مع إيران فإن اهتمام الهند بتأمين مصادر إضافية للطاقة التي هي بأمسّ الحاجة إليها سوف يفوق اهتمامها بعوامل أخرى عندما تنخرط في التعامل مع دول أخرى غنية بالنفط والغاز الطبيعي.

وتقوم الهند، بإعادة بناء علاقاتها مع روسية عقب المدة الانتقالية التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي. وقبل عام مضى، وقّعت الدولتان اتفاقية تعاون اقتصادي شامل (CECA) تضع خطة لإحداث زيادة في التبادل التجاري الثنائي بين البلدين يصل إلى (10) ملايين دولار بحلول عام 2010. وتظل روسية شريكاً عسكرياً مهماً -لا تزال الدولة المورد الرئيس للسلاح إلى الهند- وقد تعهدت بمساعدة الهند على تطوير قدراتها النووية في المجال المدني. كما دخلت الشركة الهندية للنفط والغاز الطبيعي (ONGC) في ائتلاف مع شركة «روسنيفت» Rosneft الروسية للنفط المملوكة للدولة من أجل تطوير حقول جديدة في منطقة ساخالين، بحر قزوين، وسيبيريا[19]. ويشتد التنافس بين روسية والولايات المتحدة للحصول على عقود توريد المشتريات الدفاعية والتكنولوجيا النووية إلى الهند. وفي سياق العلاقات المتردية بين روسية والولايات المتحدة، فإن انتعاش علاقات الهند مع روسية ينطوي على إمكانية إحداث توتر في العلاقات بين الهند والولايات المتحدة.

ويجمع الاتحاد الأوروبي والهند سجل تاريخي طويل: فقد كانت الهند إحدى أولى الدول التي اعترفت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) في عام 1963، التي سبقت قيام الاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر للهند؛ وتنمو التجارة ما بين الهند والاتحاد الأوروبي بنسبة (20) بالمئة سنوياً. وعلى الرغم من أن فرنسة وألمانية تعملان من أجل تطوير علاقاتهما مع الهند، وكانت فرنسة تشكل على مدى طويل مصدراً مهماً لمبيعات الأسلحة إلى الهند، فإن القسم الأكبر من تجارة الهند مع الاتحاد الأوروبي يتم مع المملكة المتحدة. كما تجمع الهند والمملكة المتحدة علاقة خاصة تميزها أربعة قرون من التفاعل القوي. وقد أوجدت الهجرة من الهند وباكستان إلى المملكة المتحدة سكاناً بريطانيين من أصل آسيوي تمكنوا من تحقيق نجاحات كبيرة.

الاتفاقية الموقعة مع الصين

ليس من المرجح أن تلعب الهند دور الشريك الأصغر في البحوث العلمية لجهاز البحوث التجاري والعسكري الأمريكي. فالهند حذرة إلى حد كبير من تعريض مقدرتها الحيوية والمستقلة والمترسخة في مجال الأبحاث العلمية للخطر. وقد قامت بتوثيق علاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي و روسية و الصين ومجموعة من الدول الأخرى. وهي تسعى بنشاط إلى إقامة علاقات شراكة إستراتيجية، وعقد صفقات تجارية، والحصول على مشتريات الأسلحة من مصادر أخرى متعددة. وتدفع احتياجات الهند من الطاقة بالبلاد في اتجاهات لا تستطيع الولايات المتحدة ببساطة أن تسيطر عليها ولا أن تمنع السير فيها، مع أنها ربما ترغب في ذلك، بما فيها الاتجاه لإقامة علاقات قوية مع إيران وميانمار.

في شهر تشرين الثاني 2006، قام رئيس وزراء الصين هو جينتاو بزيارة إلى نيودلهي. وتعهد البلدان في ختام المباحثات برفع التبادل التجاري الثنائي إلى (40) مليار دولار بحلول عام (2010). وتردد أنهما على وشك إبرام صفقة نووية في المجال المدني. وأولت الهند، وقد كانت لمدة طويلة تشكل ملاذاً لسكان التيبت المنفيين، اهتماماً وافياً للزيارة إلى حد أنها منعت المعارضين التيبيتيين من التظاهر في أثناء زيارة رئيس الحكومة الصينية للبلاد. وقيل: إن اهتمام الهند بعقد صفقة مع المسؤولين الصينيين كان ذا شقين: واحد، لم ترغب الهند المحايدة عادة أن تُشاهد، وهي تميل كثيراً نحو الولايات المتحدة؛ وأسهم عقد اتفاقية مماثلة مع الصين في تعديل هذا الانطباع؛ اثنان، تحتاج الهند إلى الصين، بوصفها عضواً في مجموعة موردي الأسلحة النووية (NSG)، لكي توافق على تمرير اتفاقية الأسلحة النووية بين الهند والولايات المتحدة. وحتى لا تُهزم داخل منطقتها على يد الولايات المتحدة، قيل: إن الصين كانت على وشك عرض صفقة مشابهة على باكستان[20]. ولجأت الصين في كلتا الحالتين وبصورة فاعلة إلى إحباط الخطوة التي قامت بها الولايات المتحدة لدعم الترسانة العسكرية للهند وزيادة مبيعات الأسلحة إليها بوصفها دولة حليفة توازي في نفوذها وقوتها النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة، وأعادت تأكيد نواياها بالإبقاء على متابعة شؤونها في منطقة جنوب آسية بشكل دائم.

إن المعاني الضمنية لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية بأكمله هي معانٍ واقعية متَّزنة. وحسب تعليق ستيفن كوهين، الخبير في معهد «بروكينغز» لشؤون جنوب آسية، فإن «هذا يشكل دلالة على الفوضى. وليس هناك من مخطط للعبة»[21] فالولايات المتحدة، وباعتبارها قد بادرت إلى هذه الجولة الأخيرة من سياسة حافة الهاوية التي تتبعها في التعامل مع قضية الأسلحة النووية -ولو في نطاق تطوير الأسلحة النووية في المجال المدني- تتحمل مسؤولية في المساعدة على التوصل إلى مجموعة جديدة من القوانين لتحل محل النظام القديم الخاص بعدم انتشار الأسلحة النووية، والذي بطل استخدامه حالياً بشكل واضح. ولابد لها أيضاً من أن تقر بأن أية مساعدة مادية أو عسكرية تقدمها إلى الهند، يمكن أن تُلحق بمساعدة إضافية أو حتى مساعدة تضاهيها تقدمها الصين -عدا عن ذكر القوتين النوويتين: روسية وفرنسة، اللتين تراقبان حجم إمكانيات السوق الهندية- وبأن الهند متلهفة للعيش في مناخ هادئ مع جارتها الشمالية الكبيرة.

طموح الهند

تطمح الهند بشدة أن تكون دولة كبرى بعدما باتت الآن رابع أكبر نظام اقتصادي في العالم، وفقاً لمقاييس معادلة القوة الشرائية (PPP). ويتوقع لها أن تصبح وبحلول عام 2034، أكثر دولة على سطح الأرض ازدحاماً بالسكان بالنسبة لمساحتها. والهند هي إلى حد بعيد، دولة رئيسة في جنوب قارة آسية. وهي دولة نووية معترف بها تمتلك صواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى تمت تجربتها بنجاح. وكانت الهند قد أصرت في العام الماضي على إجراء تجربة على صاروخ بعيد المدى قادر على حمل رؤوس حربية نووية. ولدى الهند جيش قائم محترف يبلغ تعداده مليون رجل تقريباً، وسلاح جو قيل: إن طياريه كانوا يتفوقون على نظرائهم الأمريكيين في الأداء في أثناء التمارين العسكرية المشتركة التي جرت عام 2004.[22] ولديها أيضاً سلاح بحرية أرسل مساعدات إلى أندونيسية عقب كارثة التسونامي في وقت لاحق من ذلك العام.

وتضاف إلى مزايا السلطة القاسية هذه ميزة السلطة اللينة، التي تتمتع بها الهند. فالهند تمتلك بوصفها نظاماً ديمقراطياً ومجتمعاً مفتوحاً، وكذلك بوصفها زعيمة للعالم

النامي، سلطة أخلاقية كبيرة. ولابد أن الدور القيادي الذي تقوم به الهند في الدفع باتجاه إحلال الديمقراطية في مؤسسات النظام العالمي، سواء كان مجلس أمن بهيئة جديدة تابعة للأمم المتحدة أم محادثات تجارية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، والتزامها بعالم متعدد الأقطاب، يُعلي من مكانة الهند بين الأمم. كذلك فإن جاذبية الثقافة الهندية الشعبية والراقية آخذة في الازدياد في حين يتحول مركز الجاذبية الذي يستقطب الاقتصاد العالمي ورأس المال، باتجاه قارة آسية. ومثلما تبرز الهند بوصفها منافساً عالمياً جديداً وسوقاً عالمية كبرى جديدة، فإن مقدرتها على تأكيد طموحها سوف تبرز على نحو مماثل.

ومع ذلك فإن الخراب قد يحل بالهند إذا ما أخفقت في معالجة محنة فقرائها، وإذا ما سمحت لنفسها بأن تغريها وعود القوة الغاشمة. إن عدم التناسب في ما تنفقه الهند على التسلح مقابل ما تنفقه على أي من المشكلات الملحة التي تواجهها البلاد أمر يثير شعوراً بالصدمة سابقاً. وإن لم تجد الهند الوسائل لمعالجة هذه المشكلات، فإن الترسانة العسكرية الضخمة لن تجديها نفعاً.

ولا تزال الهند تمثل الدولة المجاورة الخطيرة التي حذر منها جاسوانت سينغ قبل عشر سنوات، وهي كذلك إلى حد ما، بسبب اعتمادها على قوتها العسكرية. ولم تؤد التجارب النووية التي أجرتها باكستان مباشرة عقب إجراء التجارب النووية الهندية في عام 1998، إلى التخفيف من الوضع، وإنما أدت إلى تصعيده. وفي تحدٍ لسلاح الردع النووي الجديد -وربما بالضبط لأنها ضمنت ضبط النفس اللازم من جانب الهند- فقد انهمكت باكستان بعد ذلك في مناوشات عبر الحدود تفاقمت في عام 2002 لتؤدي إلى حرب الكارغيل*.

وتظل منطقة جنوب قارة آسية نقطة التماس الأكثر ترجيحاً لحدوث قتال بالأسلحة النووية على كوكب الأرض. وسيكون الثمن الذي ستدفعه البشرية لمثل هذا الحدث مخيفاً جداً لمجرد التفكير فيه.

* وقعت أحداثها بين شهري أيار وتموز في منطقة «كارغيل» من إقليم كشمير عقب قيام جنود باكستانيين ومقاتلين كشميريين بالتسلل داخل مواقع تابعة للجانب الهندي من خط المراقبة. (المترجمة)